الاندماج الاقتصادي الدولي

وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية: حالة الجزائر

أ / دمدوم كمال

جامعة سطيف

الملخص

يعبر توطن الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم معين عن التوافق بين استراتيجيات تدويل الـــ (ش.م.ج) و سياسات تدويل الاقتصاديات المحلية. نحاول من خلال هذه الورقة المساهمة في النقاش الدائر حول إشكالية جاذبية الأقاليم للاستثمار الأجنبي المباشر بتسليط الضوء على ضعف جاذبية منطقة شمال إفريقيا للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التركيز على الجزائر رغم الجهود المبذولة في مجال تدويل اقتصادها من خلال الاندماج الجهوي (اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) أو المتعدد الأطراف (الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة) أو من خلال سياسات التحرير المنتهجة سواء على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية أو على مستوى سياسات الاستثمار. فنحاول التأكيد على أن عامل القرب الجغرافي أو عامل انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج لا يعتبر محفزا كافيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

résume

La localisation des investissement direct étranger traduit la convergence entre les stratégies d'internationalisation des firmes multinationales et les politique d'internationalisation des économies locales. Nous essayons parle biais de cet articler participer au débat sur l'attractivité des territoires pour les investissement direct étranger .nous mettons en lumière la faiblesse d'attractivité de la région du Maghreb et en particulier l'Algérie malgré les efforts déployer dans le cadre d'internationalisation: l'accord avec l'union européen , l'adhésion a l'organisation mondial du commerce et les reforme économiques. Nous montrons que la proximité géographique et la faiblesse des coût des facteur(main d'œuvre) n'est pas un facteur suffisant pour l'attractivité des firme multinationale

الكلمات المفاتيح: الاندماج الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، استراتيجيات التدويل، سياسات استثمار، جاذبية الأقاليم.

المقدمة:

اتجهت السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم منذ العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي نحو مزيد من التحرير و التدويل سواء من خلال السياسات الليبرالية الداخلية أو من خلال الانضمام إلى مختلف التجمعات الجهوية أو الدولية.

و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الأساسية في هذه العملية، حيث يجسد توطنه التوافق بين استراتيجيات الشركات من جهة وأهداف السياسات الاقتصادية من جهة أخرى؛ فالشركات أصبحت ترتب الدول التي تنجز فيها استثماراتها ضمن قوائم محددة(short list)[1] مما يقلص من فرص الاستثمار في دول أخرى، و الدول من جهتها تنتهج سياسات اقتصادية تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. و لقد اتبعت دول المغرب العربي و الجزائر خصوصا سياسات اقتصادية متمحورة على تنفيذ برامج للتعديل الهيكلي منذ منتصف الثمانينات بالنسبة لتونس و المغرب و منذ 1994 بالنسبة للجزائر و تحقيق اندماج جهوي مع الاتحاد الأوروبي (بناء منطقة للتجارة الحرة في حدود 12 سنة منذ بداية سريان الاتفاقية). تهدف هذه السياسات إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي. غير أننا نلاحظ برغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنها بقيت متخلفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي لا تحصل إلا على النذر القليل مما تحصل عليه دوال نامية أخرى.

باستثناء الجزائر التي تتوطن اغلب الاستثمارات فيها في قطاع النفط، لا يمكننا تفسير هذا النقص بضعف العوامل التقليدية المحددة لتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر فدول المغرب العربي تحقق أجورا منخفضة و تقدم تسهيلات جبائية مغرية .... غير أن نصيبها من الاستثمار العالمي كان ضعيفا مقارنة بدول اخرى، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى تفسر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

و عليه فإننا نتساءل من خلال هذه الورقة عن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي في دول المغرب العربي مركزين على حالة الجزائر. من خلال تسليط

الضوء على مختلف الأعمال النظرية و التجريبية التي تربط بين تحرير التجارة الدولية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، باحثين عن العوامل التي جعلت بلد كالجزائر غير قادر على جذب حجم كبير من الاستثمار(خارج قطاع النفط) برغم الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات و التكيف مع الاستثمار الأجنبي المباشر على حد تعبير ساسكية والهالمس[2].

قسمنا هذه الورقة إلى خمسة محاور، قدمنا في المحور الاول الاتجاهات نحو التدويل. واجرينا في المحور الثاني مسحا عاما ومختصرا لمختلف التحاليل الخاصة باستراتيجيات تدويل الشركات. و في المحور الثالث درسنا الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي باعتباره ناتج من سياسات الدول و سياسات الاندماج الجهوي و سياسات الاستثمار. و في المحور الرابع تناولنا بالدراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. حيث استنتجنا ضعفه النسبي مما يدل على ضعف جاذبية الجزائر كموقع استثماري، و تأكدنا في المحور الاخير من ذلك من خلال التقارير الدولية الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية و بالتالي استخلصنا أن الاقتصاد الجزائري مازال لا يتجاوب مع استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات.

الاتجاه إلى الاندماج الإقليمي و الدولي

تميزت العولمة في العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي بتزامن ظاهرتين:

- توسع تدويل الشركات متعددة الجنسيات بالفعل تضاعف عدد الشركات الأم بـــ1.67 مرة وعدد الفروع في الخارج بـــ4.6 مرة كما تضاعف حجم مبيعات الفروع الخارجية بـــ 3.2 مرة وحجم العمل بـــ2.3 مرة بين1990 و 2003[3].

- تدويل الاقتصاديات الوطنية الذي يظهر من خلال:

- توسع الإندماجات الجهوية فمن بين الـــ250 اتفاق تجاري جهوي[4] التي وثقت منذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارةGATT إلى غاية2003 اكثر من 50% منها وثقت منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. حاليا ليست كل الاتفاقيات سارية المفعول، و من بين 130 اتفاق باقي ناشطا نصفها وثق منذ1990[5]. مما يدل على الحركية الكبيرة لهذه الاتفاقيات.

- توسع الاندماج العالمي بزيادة عدد الدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة من 90 دولة إلى 146 منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- تنفيذ سياسات اقتصادية ليبرالية و تقديم تسهيلات كبيرة للاستثمار الأجنبي فمن بين 110 تعديل على قوانين الاستثمار في 1994 نجد 108 تعديل كانت لصلاح الاستثمار الأجنبي المباشر و في 2004 من بين 271 تعديل نجد 235 لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر.

استراتيجيات تدويل الشركات

يتضمن توطن الشركات في الخارج تحمل العديد من المخاطر، مرتبطة سواء باللغة و بالسوق و بالبنيات الاجتماعية ...تترجم كتكاليف إضافية غير مستردة، الأمر الذي يضعف من قدرتها التنافسية في هذه الأسواق الخارجية. و تشير التحاليل التقليدية أنه لقبول مثل هذه المخاطر يتعين على الشركات تحقيق أرباح في الخارج أعلى من تلك المحققة في الداخل و من تلك التي تحققها الشركات المحلية ذاتها. كما تفترض تحاليل أخرى ضرورة تحقيق ريع في الاقتصاديات الخارجية يعوضها عن تلك المخاطر.

و يتمثل الريع في الفرق بين الإيراد المتوسط و التكلفة المتوسطة. و يتحقق في الاقتصاديات الليبرالية إذا كانت الشركات:

- في وضع احتكاري(ريع احتكاري).
- أو تحقق تكلفة إنتاج اقل من منافسيها(ريع تفاضلي).

ينتج الريع الاحتكاري من وجود حواجز معينة على الأسواق:

- وفورات حجم بمعنى أن المنافس الجديد يتعين عليه الاستحواذ على حصة كبيرة من السوق قبل الدخول إليه حتى يستطيع البيع بالسعر السائد، كما يتطلب منه انجاز استثمارات ضخمة لمواجهة المنافسين الموجودين من قبل.

- سوق عوامل إنتاج غير تامة بمعنى أن المنافسين الجدد لا يعرفون هذه الأسواق جيدا مما يحملهم تكاليف إضافية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المتغيرة.

- سوق سلع غير تامة: تفضيل المستهلك لسلعة موجودة من قبل حتى و لو كان سعرها أعلى.

أما الريع التفاضلي فينتج من تفوق الشركة على منافسيها مما يسمح لها بالإنتاج بتكلفة اقل:

-تمتع الشركة براس مال مادي أو بشري أكثر مردودية.

- التمتع بتقنية أكثر تطورا.

- تنظيم فعال للإنتاج.

هذان النوعان من الريع لا ينفي بعضهما البعض، حيث يمكن للشركة أن تحققهما معا. فإذا كان المنتج جديدا مثلا فان التوطن في الخارج يحقق للشركة ريعا تفاضليا بسبب استغلالها لعوامل إنتاج اقل تكلفة و ريع احتكاريا بسبب كونها الوحيدة التي تنتج مثل هذا المنتج.

على ذلك و حسب التحاليل التقليدية تُحدد الشركات متعددة الجنسية حول هذين المصدرين للريع استراتيجيتين تدويليتين:

- استراتيجية النفاذ إلى الأسواق الخارجية للاستحواذ على ريع احتكاري أو ريع تفاضلي ناتج من تمتع الشركة بميزة خاصة.

- استراتيجية التوطن في الخارج للحصول على ريع تفاضلي ناتج من الفوارق الدولية.

2-1- إستراتيجية النفاذ إلى الأسواق

للاستحواذ على هذا الريع أو الربح الكامن على حسب تعبير كافس(CAVES) تحاول الشركات النفاذ إلى الأسواق بإحدى الطريقتين إما بالتصدير أو بالاستثمار[6].

ومن ذلك تطرح مشكلة طبيعة العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر إن كانت علاقة إحلال أم علاقة تكامل أم الاثنين معا؟

في هذا الإطار يوجد مدخلين يقوم الأول على فرضية المنافسة التامة والعوائد المتناقصة لعوامل الإنتاج ويندرج في إطار النظرية التقليدية (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) للتجارة الدولية ويقوم الثاني على فرضية الأسواق الغير تامة والعوائد المتزايدة لعوامل الإنتاج ويضع الـــ (ش.م.ج)[7] كأساس للتفكير النظري ويندرج في إطار النظرية الجديدة للتجارة الدولية.

*** النماذج التي تعتمد على المنافسة التامة(النموذج النيوكلاسيكي)**

يعتبر مندل (Mundell 1957) أول من ادخل حركة رؤوس الأموال الدولية في الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية في إطار نظرية هيكشر واوهلين وبالتالي فتحليله امتداد للنماذج النيوكلاسيكية؛ إذ اثبت أنه في ظل كل فرضيات النموذج النيوكلاسيكي باستثناء حركة السلع التي افترضها ثابتة، تؤدي حرية حركة رؤوس الأموال دوليا إلى تعادل الإنتاجيات الحدية للعوامل وأسعار المنتجات في الدول الشريكة[8]. وبالتالي فكل عرقلة للتجارة الدولية (حواجز جمركية) ستؤدي إلى تدفق راس المال نحو هذه الأسواق المحمية من خلال توطن الشركات فيها[9]. معنى ذلك أن حركة راس المال و منه الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تحل حركته محل حركة السلع دوليا. وعليه فالنموذج النيوكلاسيكي يقر على أن العلاقة بين حركة السلع و الاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة إحلال.

*** النماذج القائمة على المنافسة الغير تامة**

تتمثل المشكلة التي تطرحها هذه النماذج في فهم اختيار الشركات الاستراتيجي بين التصدير و الاستثمار. تستعين هذه النماذج بمفاهيم الاقتصاد الصناعي و من ذلك فقد أعدت تحاليلها في إطار فرضيات تختلف عن فرضيات النظرية التقليدية(المنافسة الغير تامة ووفورات الحجم) مما يجعلها اكثر واقعية مقارنة بالنماذج الكلاسيكية و النيوكلاسيكية[10].

يعتبر هيمر(Hymer 1960)[11] أول من بين أن الاستثمار في الخارج يتطلب من الشركة أن تتمتع بميزة خاصة قد تكون في شكل تفوق تكنولوجي أو إمكانية أكبر للوصول إلى راس المال أو تمييز المنتج من خلال الاشهار أو مهارات إدارية...على منافسيها تمكنها من التغلب على ضعف موقفها كمؤسسة أجنبية في أسواق المؤسسات المحلية و تحقق من ذلك وضعا احتكاريا في الأسواق الخارجية[12]، غير أنه لم يربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة

الخارجية. يقيم هذه العلاقة فرنون(vernon 1966) حيث بين أن الشركات تنقل نشاطها إلى الخارج بسبب خطر المنافسة الخارجية في مرحلة نضج المنتج مما يؤدي إلى إحلال الصادرات بالاستثمار في الخارج(إحلال) و بسبب انخفاض التكاليف في مرحلة أفوله مما يؤدي إلى زيادة الواردات باتجاه البلد المستثمر(علاقة تكامل). و كلا النموذجين يقومان على فكرة الميزة الخاصة المتمثلة في التفوق التكنولوجي أو غيره، لكننا نلاحظ في بداية الثمانينات اعتبار هذه الميزة كخلق للحواجز أمام الشركات المنافسة(نظرا لأهمية البحث و التطوير و ارتفاع تكاليف إنتاجه في المنافسة الدولية) مما يجعل التكاليف الثابتة تأخذ أهمية خاصة في التحليل. و هكذا فقد قدم كيسن و باكلي (Buckley.P Et Casson97) [13] نموذجا بينا من خلاله أن أنماط النفاذ إلى الأسواق؛ بالتراخيص أو بالتصدير أو بالاستثمار المباشر، تتوقف على أهمية التكاليف الثابتة و المتغيرة.

فعندما تكون التكلفة الثابتة ضعيفة و التكلفة المتغيرة مهمة(أكبر من التكلفة المتغيرة في البلد المضيف) فان الإستراتيجية المثلى هي الاستثمار الأجنبي المباشر .

و إذا كان العكس: تكلفة ثابتة كبيرة (أكبر من ثمن بيع التراخيص) و تكلفة متغيرة ضعيفة(تحرير التجارة مثلا)، فان التصدير هو الإستراتيجية المثلى.

وما دامت التكلفة الكلية لا تتضمن نفس الأهمية النسبية للتكلفتين(الثابتة و المتغيرة) : في حالة التصدير أو الاستثمار فانه توجد نقطة يصبح فيها الاستثمار اكثر مردودية مقارنة بالتصدير مما يدل على أن العلاقة بين الاستثمار و التجارة الدولية هي علاقة إحلال.

في نفس السياق تقريبا افترض ميشيللي و ماير(mucchielli et mayer 2005) وجود ثلاثة استراتيجيات تدويل: التصدير و نقل النشاط إلى الخارج (delocalisation) و تعدد الجنسية(إقامة عدة مصانع في عدة مناطق). و يتوقف الاختيار بين التصدير و الاستثمار في الخارج على مقارنة كل من تكاليف الإنتاج و حجم السوق و تكلفة النقل فإذا كان البلدين متساويين من حيث الحجم فان الاستثمار في الخارج بدلا من التصدير يتم في البلد الأقل كلفة إنتاج غير أنه إذا كانت تكاليف النقل كبيرة(البلدين بعيدين) فان الشركة تفضل تعدد الجنسية أي إقامة مصنعين: واحد في كل بلد. أما إذا كانت تكلفة

الإنتاج متساوية و البلدين غير متساويين فان الشركة تستثمر في البلد الكبير و يدعم هذا الاختيار وجود تكلفة نقل مرتفعة[14].

في 1987 قدم سميث نموذجا قارن من خلاله بين التكاليف الثابتة و تكاليف النقل و تكاليف الوصول إلى الأسواق و بيَّن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يصبح هو الإستراتيجية المثلى لما تكون التكاليف الثابتة (كلفة إنشاء وحدة جديدة) اقل من تكلفتي النقل و الوصول إلى الاسواق[15].

على عكس النماذج السابقة التي ترى أن التجارة إحلال للاستثمار فان نماذج أخرى بينت تكاملهما. بالنسبة لكوجيما(Kojima 73)[16]معتمدا على نموذج هيكشر و اوهلين و مدخلا للمستوى التكنولوجي كعامل إنتاج ثالثا، فان التمايز الدولي يصبح قائما لا على مدى وفرة عوامل الإنتاج فحسب بل على المستوى التكنولوجي أيضا. و تتخذ الشركات قرار الاستثمار بمقارنة المزايا المقارنة و النقائص المقارنة في كل بلد، فالمؤسسات تنقل نشاطها أو جزء منه إلى بلد أو موقع آخر لما تضعف تنافسية القطاع أو الفرع الذي تنتمي إليه في بلدها الأصلي و من ذلك:

- إذا تم الاستثمار الأجنبي في صناعة يتمتع فيها البلد **المصدر بميزة نسبية** يؤدي هذا إلى تقليص التجارة بسبب تقلص الصادرات من البلد الأصلي إلى البلد المضيف(علاقة إحلال).

- أما إذا كان الاستثمار ينتمي إلى صناعة يتمتع فيها **البلد المضيف بميزة نسبية** و **البلد المصدر بنقيصة** نسبية فان الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى تشجيع التجارة و خلقها:

- بالنسبة للبلد المستثمر تزداد وارداته من منتجات الاستثمار لان أسعارها أصبحت اقل(علاقة تكامل).

- بالنسبة للبلد المضيف للاستثمار أولا تزداد صادراته إلى البلد المستثمر كما أن الاستثمار باعتباره حاملا للتكنولوجيا سيؤدي إلى تحسين تنافسيته و من ذلك ستزداد صادراته إلى أسواق أخرى(علاقة تكامل).

هذا التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية نجده أيضا لدى (هورستمان وماركيسن(1992) Horstman et Markusen و(موتا و نورمان(1996) Motta et Norman[17]) حيث أكدوا على أنه في حالة ثلاثة دول متقاربة من حيث النمو، اثنان منها في حالة اندماج تجاري توجد علاقة موجبة بين التجارة و (إ.أ.م)[18]. غير أن هذه العلاقة تضعف كلما تعمق الاندماج بين الدول.

ومن الناحية التجريبية فقد بينت الدراسات الجزئية علاقة الإحلال في حين أكدت الدراسات الكلية و القطاعية على علاقة التكامل[19]. و في دراستين الأولى حول دول أوروبا الشرقية و الوسطى PECO [Dupuch.S & Milan.C(2003) et (1999)[20]] و الثانية على دول البحر المتوسط [Cecchini.L (2002) أكدت على علاقة التكامل هذه[21].

2-2- إستراتيجية التوطن

تشير العديد من الدراسات إلى أن نقل الشركات لنشاطها في الخارج ليس نتيجة تصرفات فردية متعلقة بالشركة فقط، بل أن هناك عوامل أخرى خارجية عن الشركة تدخلها أثناء اتخاذها لقرارات توطنها في الخارج.

تنشا هذه العوامل من الاختلافات و التباينات الموجودة بين مختلف المناطق و الاقاليم. تعمل الشركات على استغلالها بما يزيد و يرفع من تنافسيتها أو ما يعظم أرباحها.

إذا فللموقع مزايا نسبية مرتبطة به منها ما هو اصلي و منها ما هو مكتسب أو اصطناعي كما يمكن أن تكون هذه المزايا الخاصة بالموقع كلية أو قطاعية. معنى ذلك ان استراتيجية التوطن تندرج في إطار مدخل الاقتصاد الجغرافي.

أ-المحددات الاصلية و الاصطناعية للتوطن.

أ-1- المحددات الأصلية

في هذا الإطار يمكن تصور مجموعين من العوامل:

- ✓ **عوامل مرتبطة بالتكاليف.**
  - الوصول إلى المواد الأولية

- الوصول إلى الموارد المالية
- الوصول إلى الموارد البشرية
- الوصول إلى الموارد التكنولوجية

✓ **عوامل مرتبطة بالأسواق**

- تجاوز الحواجز الجمركية
- القرب من المستهلك
- حجم السوق.

أ-2- المحددات الاصطناعية

تتمثل في مجمل العوامل الاصطناعية التي تكسب المؤسسات المتوطنة مزايا نسبية. في هذا الاتجاه يمكن أن تتمثل هذه العوامل في:

- مستوى تأهيل اليد لعاملة و البنية التحتية و النظام الضريبي القائم....
- نسيج صناعي ملائم لنشاط المؤسسات.
- مستوى النمو الاقتصادي.
- استقرار السياسات الاقتصادية و بيئة الاعمال.

إلى جانب ذلك فان حكومات الدول قد تلجا إلى بناء سمعة معينة تمكنها من استقطاب الاستثمارات، التي تظهر من خلال سياساتها الاقتصادية والعامة. والتي تتجسد أيضا كمزايا تحققها الشركات المتوطنة. إذا فالحكومات من خلال هذه السياسات تؤثر على المعايير التي تدمجها الشركات في اختيارات توطنها.

تهدف هذه السياسات إلى استقطاب الـــ(إ.أ.م)[1]:

إما بالتأثير مباشرة على تكاليف إنتاج الشركات. في هذا المجال يمكن تصور العديد من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها السياسات الاقتصادية(السياسة الضريبية، نظام الحماية الاجتماعية، القوانين المتعلقة بحماية البيئة،....).

[1] (إ.أ.م)= الاستثمار الاجنبي المباشر

أو بتوفير محيط اقتصادي مناسب لنشاط الشركات. تكوين أقطاب نشاط، توفير قاعدة هيكلية، ..... على عكس ذلك بعض الدول تبني سمعتها على أساس عوامل رديئة بالنسبة لرفاهية المجتمع: حالة الدول التي لا تهتم بالبيئة و الصحة العمومية مما يجعلها تستقطب بعض الاستثمارات الهاربة من الأقاليم التي تفرض عليها ضرائب و تضع قوانين صارمة متعلقة بالبيئة.

بعض الدول الأخرى تعرض سياسات تساهم في زيادة أرباح الشركات لا علاقة لها بعوامل الإنتاج، في هذا الإطار تظهر معدلات الضريبة على الارباح كعامل مهم بالنسبة لبعض الشركات، حالة الفردوسات الضريبية. إلى جانبها نجد الإعانات التي تقدمها حكومات الدول للمستثمرين.

ب- نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديدة.

يتم البحث عن الموقع الأمثل الذي يخفض التكاليف إلى أدنى حد من خلال مقارنة كل او بعض هذه المحددات دوليا. المساهمات الاولى كانت تتم في إطار نظري الاقتصاد الجغرافي، التي تبحث عن الاسباب الكامنة وراء توطن الانشطة الاقتصادية. و في مجال توطن الأنشطة الصناعية، كانت من طرف فيبر في 1929 الذي حدد ثلاثة عوامل تؤثر على اختيار الصناعات لمواقعها: تكلفة النقل وتكلفة العمل والتكتل الحضري[22] (Agglomération).

اما نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد فتحاول تقديم إجابة حول العديد من التساؤلات؛ منها تلك المتعلقة بآثار الاندماج الجهوي على الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في إطار البحث عن أسباب التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية، أي البحث عن أسباب قيام و تطور تكتل الأنشطة في إقليم معين Agglomerations[23]. و بالتالي فهل يؤدي الاندماج بالشركات إلى تغيير مواقع توطنها و منه إلى توسع التدفقات الاستثمارية أم لا؟ و ؟ إذا كانت الإجابة بنعم فكيف يتم ذلك ؛ فهل يتم بتوزيع منتظم للوحدات الإنتاجية على مختلف المناطق و من ذلك يؤدي الاندماج إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الدول المحيطة، أو يؤدي إلى تركز الشركات في مواقع معينة و من ثم يحدث العكس أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يضعف نموه أو ربما إلى تقلصه.

تقدم أعمال كروغمان (Krugman1991) إجابة على هذه الأسئلة، حيث بين أن الاندماج الاقتصادي يؤدي إلى استقطاب الأنشطة في دول المركز على حساب دول المحيط. و يفسر هذا التركز بوفورات الحجم و انخفاض تكلفة النقل و وجود وفورات خارجية بسبب التكتل. و يتدعم هذا التركز للأنشطة بتعمق الاندماج مؤديا إلى الاستقطاب الكامل للأنشطة في هذه الدول.

ففي ظل وجود بلدين منعزلين (تكلفة نقل كبيرة جدا) تتجه الأنشطة إلى التشتت بين الدول. أما في ظل انخفاض تدريجي لتكلفة الوصول إلى الأسواق(نقل + حقوق جمركية) فان الأنشطة تتجه إلى التركز في المركز و يتم تموين السوق الخارجية من مواقع التوطن[24].

يقوم هذا التحليل على فرضية حرية تنقل عامل الإنتاج الأساسي و هو العمل الصناعي و بالتالي فهو لا ينطبق على حالة دول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي نظرا للقيود الشديدة على حركة العمل من الجنوب إلى الشمال. كما أن النموذج السابق يقوم على فرضيات ساكنة فالاندماج له آثار أخرى قد يؤدي تنشيطها إلى توفير مناخا اكثر ملائمة للاستثمار.

في أعمال أخرى افترض كروغمان و فينابل[25]1996 أن الأجور غير متساوية بين دول المحيط و المركز(منخفضة في المحيط) تبين أن الاندماج يصاحب بنقل الأنشطة délocalisation ذات الكثافة العمالية إلى المحيط في حين تتركز الأنشطة ذات الكثافة الرأسمالية في المركز.

في 96 قدم كل من بوغا و فينابل(puge et venable 96)نموذجا بثلاثة دول: 2 متخلفان والآخر متقدم بينَّا من خلاله أن الانخفاض التدريجي لتكاليف التجارة يؤدي إلى انتقال الأنشطة من دول الشمال إلى دول الجنوب لأن هذه الانشطة ستستفيد من بلوغ أسواق الدول المتقدمة(انخفاض تكلفة الوصول إلى الأسواق: نقل وحقوق جمركية) وتحقيق تكاليف مدخلات منخفضة[26].

و قدم كروزي (crozet 2000) نموذجا قريبا من نموذج كروغمان بين من خلاله أنه يوجد توازنين مستقرين: يقوم الأول على تكتل الأنشطة في دول المركز دون إهمال للتصنيع

في المحيط. في إطار هذا التوازن و في ظل انخفاض كبير لتكاليف النقل، فان التصنيع في المحيط متوقف على وجود قوتين؛ الأولى متعلقة بانخفاض الأجور و الثانية بالتصنيع الجنيني فيها حيث تعملان كقوى جذب للأنشطة. أما التوازن الثاني فيقوم على تركز كل الأنشطة في المركز، بسبب ارتفاع تكاليف النقل الأمر الذي لا يسمح بتحول الأنشطة إلى المحيط حتى و لو قدمت اجورا منخفضة[27].

3- التوجه إلى الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

كما رأينا يأخذ التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي ثلاثة صور: الانضمام إلى التجمعات الجهوية و الدولية و انتهاج سياسات انفتاحية داخلية.

3-1-الانضمام إلى التجمعات الجهوية(تحليل العلاقات الاورو-جزائرية)

لقد مرت العلاقات الاوروبية المغاربية بمرحلتين كبيرتين تمتد الأولى من بداية الستينات إلى غاية منتصف التسعينات و الثانية إلى اليوم.

أ- تطور العلاقات الاورو-مغاربية خلال المرحلة الأولى

إن النظرة المتأملة لطبيعة العلاقات الاوروبية المتوسطية تبين مدى أهمية حوض البحر المتوسط بالنسبة للطرفين و تكشف عن اعتماد متبادل للضفتين من جهة دول جنوب الحوض: تبعية اقتصادية و مالية و تجارية إلى الاتحاد و من جهة هذا الأخير: تبعية طاقوية إضافة إلى متطلبات الأمن الاستراتيجي الناتج من زيادة الهجرات البشرية إلى أوروبا الغير منظمة بسبب فروقات الدخل.

و التعاون الأوروبي – عربي لم يبدأ مع إعلان برشلونة، فهو قديم لكن حرب أكتوبر كانت منعطفا حاسما له. و لقد حمل بيان بروكسل الصادر في 73/11/6 مبادرة إقامة حوار عربي أوروبي استجابت الدول العربية لهذه الدعوة في القمة المنعقدة بالجزائر في 1973[28]. و لعل ما يفيدنا في هذا المجال أن مبادرة بروكسل كانت تستند إلى البعد الحضاري و العلاقات القديمة بين الطرفين. و من ذلك فقد عقدت عدة دورات للحوار بين الطرفين انتهت في 27-1995/11/28 بإعلان برشلونة.

و فيما يتعلق بتطور العلاقات المغاربية الأوروبية فهي تندرج في إطار المادتين 238-277 من معاهدة روما التي تسمح بإجراء اتفاقات مع دول غير عضوة و تحدد إجراءات تحرك السلع و الخدمات[29] . كما تسمح اتفاقية الاتحاد المغاربي للدول الأعضاء بإجراء اتفاقات منفردة مع دول او منظمات دولية.

في إطار هذه المرحلة يمكن التمييز بين 3 مراحل فرعية مرت بها الاتفاقيات بين دول الاتحاد و دول المغرب العربي منذ استقلاله.

اولا حتى 1976 لم تظهر اتفاقيات للتعاون بين دول المغرب العربي و المجموعة الاقتصادية آنذاك إلا في 1969 رغم أن كل من تونس و المغرب طلبتا فتح مفاوضات منذ 1963. حددت مدة الاتفاقية بخمسة سنوات ، جددت هذه الاتفاقية في 1973.

أما بالنسبة للجزائر فقد استفادت من علاقات تفضيلية منذ 1957 إلى غاية 1962 باعتبارها مستعمرة فرنسية. حافظت على هذا الامتياز إلى غاية 1963، لتبدأ مفاوضات لم تنتهي إلى أي اتفاق. في 1965 توقفت المفاوضات بين الجانبين ثم نشطت مرة أخرى في 17 /1976/1 و تنتهي باتفاق في نفس السنة ميزته انه غير محدد زمنيا[30]. عموما تميزت اتفاقيات هذه المرحلة بما يلي:

-أنها ثنائية: الاتحاد الأوروبي(المجموعة الاقتصادية) من جهة و كل دولة على حدة من جهة أخرى.

- عدم تجانس محتويات الاتفاقيات: فكل اتفاقية لها محتوياتها التي تختلف عن محتويات الاتفاقيات الأخرى.

ثانيا من 1976-1989 لعل ما يميز اتفاقيات هذه المرحلة هو تجانس محتوياتها التي كانت تتضمن ثلاثة محاور: تجاري و مالي و تقني. أهمها المحور التجاري الذي تضمن تخفيضات متبادلة للحواجز التجارية أمام السلع الصناعية و الزراعية المحددة في الملاحق، الاتفاقية كانت ملحقة باتفاق مالي يهدف إلى تشجيع الاستثمار من خلال آليتين:

- المساعدات: سواء في شكل هبات أو في شكل قروض ميسرة.

- القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار.

ثالثا: السياسة المتوسطية الجديدة[31] politique méditerranéenne rénove))
((PMR))

في 1989/12/19 وجهت اللجنة الأوروبية وثيقة إلى المجلس الأوروبي من اجل المصادقة عليها تهدف إلى إعادة توجيه السياسة الأوروبية في البحر المتوسط. و تتميز هذه السياسة بما يلي:

- تعاون واسع مقارنة بالاتفاقيات السابقة إذ انه امتد إلى التعاون الجهوي و البيئة لكنه في نفس الوقت يقتصر على الدول المتوسطية فقط.

- تعاون شامل حيث لم يعد يقتصر على بروتوكولات مالية و تجارية فحسب بل اصبح يشمل أيضا الجوانب الاجتماعية و الأمنية و الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية.

- تكييف آليات اتخاذ القرار في داخل الاتحاد مع الظروف الجديدة حيث اصبح قرار المساعدات يتطلب مصادقة البرلمان الأوروبي.

و تقوم السياسة الأوروبية الجديدة على ثلاثة مبادئ؛ الأمن و السلم و الاستقرار. تجسيدها يستلزم:

- إنشاء منطقة مستقرة سياسيا على أساس احترام حقوق الإنسان و الديموقراطية.

- ترقية التفاهم بين الثقافات و الحضارات.

- تشجيع النمو الاقتصادي المتوازن

ب- المرحلة الثانية منذ1995

في بداية التسعينات توجهت الجهود نحو البحث عن صيغ ملائمة للتعاون الجديد و هكذا انعقد في افريل/1995 مؤتمرا في تركيا عرف بمؤتمر تركيا للتعاون الاقتصادي تلاه بعد شهر مؤتمر آخر في 1995/05/14 بالمغرب عرف بمؤتمر مراكش للتعاون المغاربي الأوروبي توجت هذه اللقاءات بندوة برشلونة في 1995/11/28/27 أثمرت عن ما عرف بإعلان

برشلونة تلتها ندوة ثانية في لافليت بمالطا مماثلة في 1997/04/15 و أخرى شتوتغارت في 28-99/04/29 و أخرى في فرنسا بمرسيليا في نوفمبر 2000. على اثر ذلك فقد تم إمضاء العديد من اتفاقيات الشراكة بين دول جنوب البحر المتوسط منفردة من جهة و الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

3-2- تحرير السياسات الاقتصادية

أدت أزمة المديونية التي صاحبت عجز النمو المسجل منذ 1986(عشية تدهور أسعار النفط) إلى اعتماد توجها اقتصاديا يقوم على اقتصاد السوق، الذي اخذ اتجاهين الأول يتمثل في الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ بداية التسعينات و الثاني في الانضمام إلى الاندماجات الاقتصادية سواء كانت ذات طابع جهوي أو دولي.

و هكذا نشهد تطبيق برنامجا للتعديل الهيكلي شرع فيه منذ 1994 اتبع بآخر منذ 1996 كما قدمت الجزائر أيضا طلبا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ1995(ليست عضوا إلى غاية كتابة هذه المقال) و أمضت على اتفاقية شركة مع الاتحاد الأوربي في 2002 يتم بموجبها إنشاء منطقة للتجارة الجرة في حدود 2017، إضافة لذلك فان الجزائر عضوة في الاتحاد المغاربي منذ إنشاءه في .1989 التكتل الذي يضم كل من تونس و المغرب و الجزائر و ليبيا.

الجدول التالي يبين تطور النتائج المحققة حتى 2005.

السنوات	94	95	96	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المتوسط السنوي لمعدل التضخم	29,05	29,78	18,69	5,73	4,95	2,64	0,34	4,23	1,42	2,59	3.6
متوسط معدل الصرف السنوي	35,09	47,68	54,77	57,73	58,74	66,64	75,29	77,26	79,69	77,37	72.07
معدل النمو الحقيقي للدخل	-0,7	3,9	4,3	1,1	5,1	3,2	2,4	2,1	4,1	6,8	5,2

الوطني											
تكوين راس المال الثابت/ن.م.ا [32]	26,76	26,86	27,46	24.90	23.79	28.19	30,75	26,33	28.33	33.41	31.99
الصادرات على ن.م.ا	44,62	42,65	39,68	41.97	47.86	32.79	26,69	34,47	35,15	31,09	26,84
الواردات على ن.م.ا	28,74	26,55	28,64	24.16	22.67	26.39	27 ,03	24,77	27,85	35,29	33,32
معدل نمو المديونية	14,62	7,08	6,55	-7,19	-2,40	-7,08	-10,79	-10,65	0,31	3,14	-6,56

3-3- التحول في سياسات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أطر الاستثمار في الجزائر عدة قوانين: قانون الاستثمار الصادر في 1963 وقانون الاستثمار الصادر في1966 والقانون الصادر في1982. غير أن المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر لم تتوسع إلا منذ التسعينات وتحديدا منذ صدور قانون النقد والقرض ثم قانون الاستثمار في 1993 وأخيرا الأمر 03 /01 الخاص بتنمية الاستثمار.

يعتبر قانون النقد والقرض بمثابة تحول نوعي فيما يخص تأطير تدفق حركة راس المال باتجاه الجزائر وخارجها، فالمادة 183 تسمح للأجانب بتحويل رؤوس الأموال اللازمة لتمويل أنشطة اقتصادية ليست بالضرورة تابعة للدولة أو لمن يمثلها، وتسمح المادة 187 للمقيمين كافة بتحويل رؤوس أموال من اجل تمويل أنشطة في الخارج. كما تتمتع مختلف التحويلات (مداخيل وفوائد وريوع) إلى الخارج بكافة الضمانات التي توفرها المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر(المادة184)[33]. سمح قانون النقد والقرض بصدور قانون ينظم توطن concessionnaire وتجارة الجملة في الجزائر[34] وفي نهاية 1990 صدور قانون يسمح بتحويل جزئي للدينار من خلال التوظيفات المالية من السندات حيث يسمح بتحويل

القسيمات[35] coupon كما صدر في بداية 91 قانون ينظم فتح وتشغيل الحسابات بالعملة الصعبة لصالح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب المقيمين في الجزائر[36] وفي أوت 1991سمح للأجانب بفتح تمثيليات بنوك والمؤسسات المالية الأجنبية[37] وبداية 93 صدر قانون من البنك ينظم شروط إنشاء بنوك ومؤسسات مالية وفروعها

غير أن أهم تحول في مجال تأطير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل في صدور قانون الاستثمار في 1993، الذي وضع قطيعة مع كل القيود التي وضعتها القوانين السابقة، خاصة تلك المتعلقة بالشراكة مع مؤسسات الدولة أو طريقة تسييرها أو التزامها بأهداف المخطط الوطني، و يقدم هذا القانون من جهة أخرى مزايا للاستثمار الأجنبي بحيث اصبح يعامل كالمستثمر المحلي و يستفيد من نفس المزايا المقدمة لهذا الأخير، و تم أيضا إنشاء وكالة مهمتها التكفل بالمستثمرين[38]. و قد قسمت المزايا الممنوحة إلى مزايا عامة و أخرى خاصة تمتد من الإعفاءات أو التخفيضات الجمركية والضريبية إلى المساعدات المقدمة في مجال البنية التحتية.

التحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ 1994 أدت إلى ضرورة تعديل هذا القانون في 2001 فالأمر 03 /01[39] الذي يشكل تقدما في مجال تأطير الاستثمار إلا انه لم يغير من الأسس التي بني عليها القانون السابق.

الاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر

انضمت الجزائر إلى أهم الاتفاقيات العالمية والجهوية، بالإضافة إلى ذلك وقعت الجزائر على 27 اتفاق ثنائي لحماية وترقية الاستثمار 12 اتفاق حول منع الازدواج الضريبي وذلك حتى 01 /01 /2003 اغلب هذه الاتفاقيات تمت بعد 1995 وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه المجهودات قليلة نسبيا لما نقارنها بالجهود المبذولة في بعض الدول القريبة من الجزائر كما يبين ذلك الجدول التالي

الاتفاقيات الثنائية حول الاستثمار و الازدواج الضريبي (95.02)

	اتفاقيات حول (إ.أ.م)	اتفاقيات حول منع الازدواج الضريبي
الجزائر	27	12
المغرب	29	10

تونس	16	11
مصر	53	13
ONU. CNUCED.. Examen De La Politique De L' Investissement Direct Etranger En Algérie. op.cit p 35		

تجري حاليا المفاوضات الختامية ،حول انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يترجم هذا الانضمام إمضاء الاتفاقيات الأربع الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة أو ما يعرف بـــ GATT95 والاتفاقية المتعلقة بالتجارة والخدمات AGSC والاتفاقية حول حماية حقوق الملكية الفكرية A.D.P.C والاتفاقية حول الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة MTC.

تندرج كل هذه الجهود في إطار سياسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فما هي نتائج ذلك على تدفقاته.

4- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

4-1-مراحل التطور

يبين تحليل تطورات الـــ(إ.أ.م) التي الجزائر أنه يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل كبرى، تمتد الأولى منذ 1970 إلى بداية الثمانينات و الثانية من 1981 إلى غاية 1995 و الثالثة من1995 إلى 2005.

تتميز المرحلة الأولى بعدة خصائص:

تذبذب الـــ(إ.أ.م) ، فبعد تقلصه في1971 بسبب التأميمات نجده يتجه إلى الارتفاع ليصل إلى أقصاه في 1974 ليتجه مرة ثانية إلى الانخفاض ليكاد أن ينعدم في 1979(حوالي25.7 مليون دولار)، لكنه ينتعش بشكل فجائي في 1981(بلغ 348.7مليون دولار)[40].

نلاحظ أن الفترات التي ارتفع فيها حجم تدفق (إ.أ.م) إلا الجزائر كان متزامنة مع الفترات التي ارتفع فيها سعر النفط بشكل كبير، خلال هذه الفترة اتجهت الاستثمارات إلى قطاع المحروقات سواء تمت في مجال التنقيب أو في مجال التكرير.

تميزت المرحلة الثانية أي فترة الثمانينات بغياب شبه تام لتدفقات (إ.أ.م)، فالحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة كانت متحفظة اتجاه (إ.أ.م) و التدخل الأجنبي بشكل عام، من نتائج ذلك توقف مخطط فالهيد valhyd و هو ما أدى إلى توقف شبه تاك للاستثمار في مجال المحروقات في بقة القطاعات الأخرى كان غياب (إ.أ.م) هو السمة السائدة من قبل.

الفترة الثالثة ميزتها ظروف اقتصادية و سياسية و مؤسساتية تختلف عن المرحلتين السابقتين، فاما من جهة تطور (إ.أ.م) فقد تميزت بانتعاش كبير له خاصة في 2001 أي عد ستة6 سنوات من الاتفاق م (ص.ن.د) على التعديلات التي شرع فيها آنذاك.

و بشكل عام فقد عرفت هذه الفترة ثلاثة3 قفزات مهمة اولها في 1996 فقد بلغ حوالي270 مليون دولار في هذه السنة بعد أن تقريبا منعدما قبل ذلك. و الثانية في 1998 حيث نما بحوالي 240% مقارنة بـــ1997 و الثالثة كانت في 2001 حيث حقق نموا يناهز758% (تضاعف بـــ2.7مرة) مقارنة بـــ2000.

فقد بلغ متوسط التدفقات السنوية 6.9 مليون دولار خلال85-89 و 30 مليون دولار خلال 90-94 و 605.3 مليون دولار خلال 95-2000 و 833.25 مليون دولار خلال2000- 2003 لتصل إلى 1.79 مليار دولار في 2006. أدت هذه التدفقات إلى نمو مخزون (إ.أ.م) بشكل كبير فمن 1.5 مليار دولار في 1990 انتقل إلى 3.4 مليار دولار في 2000 و3.49 مليار في 2006.

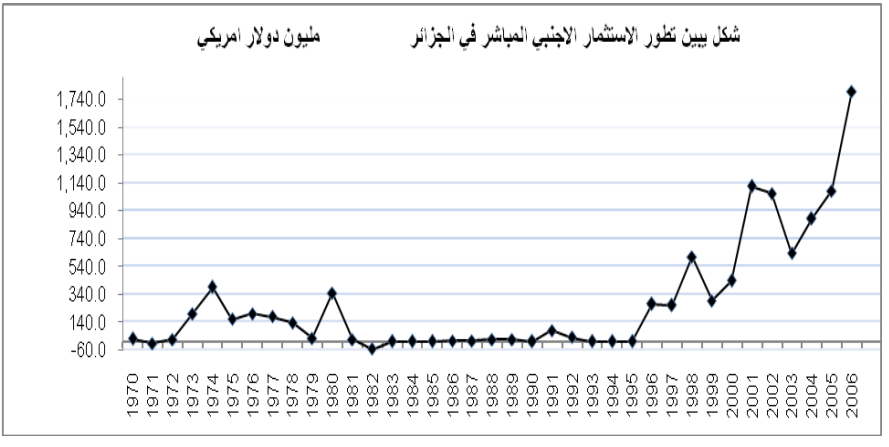

ومن حيث نصيب الفرد من تدفقات (إ.أ.م) انتقلت من 0.3 مليون دولار / فرد خلال85-89 إلى 1.2 خلال90-94 إلى 20 دولار خلال95-2000. و من حيث نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انتقلت من 0.1 دولار لكل 1000 دولار من (ن.م.إ) إلى 0.6 إلى 11.7 دولار لنفس الفترة السابقة. و من حيث نسب رصيد (إ.أ.م) إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد انتقلت من 3.1 % في 1980 إلى 10.2% في 2002 و 9.6% في 2003. و كنسبة من التكوين الإجمالي لراس المال الثابت من 0.8% خلال92-97 إلى 9.6% و 7.7% في 2001 و 2002 و 3.9% في 2003 و 6.3% في 2006.

و بمقارنة ما تحصل عليه الجزائر ببعض الدول فهي تاتي في مؤخرة الترتيب[41]

	الندفقات و الرصيد في2006 مليار دولار		% التدفقات إلى التكوين الاجمالي لراس المال	% الرصيد إلى الناتج المحلي الاجمالي
	التدفقات	الرصيد		
الجزائر	1.8	3.5	6.3	6.4
% من افريقيا	0.08	0.08	21.3	25.2
المغرب	2.5	8.8	13	23.9
تونس	3.3	11.6	45.5	59.4
مصر	10.1	19.9	49.8	20

4-2-توزيع (إ.أ.م) حسب الدول المصدرة

على غرار بقية الدول النامية تعتبر الدول المتقدمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر فهي تمثل حوالي 86% من مجمل التدفقات الاستثمارية إلى غاية 2002[42]. و حسب المناطق تمثل أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية أهم مصدر للـــ(إ.أ.م) في الجزائر إذ انهما يمثلا حوالي 60% قبل 2001 مثلتا هاتين المنطقتين اكثر من 90%، و يفسر هذا التراجع إلى أهمية الاستثمارات المصرية التي قدرت بحوالي 363 مليون دولار، بالفعل فإذا استثنينا الاستثمار المصري من مجموع التدفقات في 2001 نجد أن الدول المتقدمة تمثل اكثر من 95% تمثل أوروبا منها 51.4% و أمريكا الشمالية 42.7% أي أن هاتين المنطقتين تمثلان اكثر ممن 94% من (إ.أ.م) المتدفق إلى الجزائر.

حسب التجمعات الجهوية يعتبر الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أهم المستثمرين في الجزائر حيث يمثلا 64.8% في 2001. أما استثمارات الدول العربية فتعتبر ضعيفة جدا إذا استثنينا الاستثمار المصري لنفس السنة. العدول العربية التي لها استثمارات في الجزائر هي : تونس و الأردن و الكويت وقطر و بلغ استثمار هذه الدول في 2001 2.7 مليون دولار.

حسب الدول تعتبر الو..م.ا أهم مستثمر بـــ 354.3 مليون دولار و مصر بـــ363 مليون دولار يليهما إسبانيا بـــ 152.9 مليون دولار ثم فرنسا بـــ 80.4 مليون دولار مثلت هذه الدول الأربعة 79.5% من مجمل التدفقات الاستثمار في 2001.

4-3- توزيع (إ.أ.م) قطاعيا

لا توجد في الجزائر إحصائيات سليمة حول التوزيع القطاعي للـــ(إ.أ.م). و تتمثل المصادر الإحصائية في:

- إحصائيات البنك المركزي و هي أرقام إجمالية.
- إحصائيات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار و هي عبارة عن نويا استثمارية و ليست استثمارات منجزة فعليا.
- إحصائيات الجمارك وعبارة عن حركة مادية لراس المال معنى ذلك أن عمليات الشراء والاندماجات لا تظهر في إحصائيات الجمارك (henkel, ispat).

بشكل عام يتوطن (إ.أ.م) في الجزائر في أربعة قطاعات : الصناعات الثقيلة والصناعات الزراعية الغذائية والمحروقات والخدمات المالية والأعمال. غير أن المحروقات و الاتصالات تمثل أهم الفروع التي تستقطب (إ.أ.م).

5- تقييم جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر

أكدت العديد من الدراسات على جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي من خلال تحسين مناخ الاستثمار بها أو التكيف مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

5-1- مكانة الجزائر في مختلف مؤشرات تقييم جاذبية الدولة

يوجد العديد من المؤشرات المعروفة دوليا والتي تستخدم في ترتيب الدول، للدلالة على مدى جاذبيتها؛ منها ما تعده مكاتب الاستشارة الدولية الخاصة، و منها ما تعده المنظمات الدولية كما تعد أيضا بعض المعاهد مؤشرات جهوية.

سنحاول فيما يلي إعطاء صورة عامة ومختصرة عن بعض هذه المؤشرات للتعرف على مكانة الجزائر و من ذلك الحكم على مدى جاذبيتها للاستثمار الأجنبي. و سنقسمها إلى

مؤشرات صادرة عن مكاتب الاستشارة الدولية و يصدر عن هذه المكاتب نوعين من المؤشرات منها التي تهتم بمحيط الأعمال مباشرة و منها التي تهتم بالمخاطر القطرية. ومؤشرات صادرة عن منظمات و هيئات دولية.

الجدول التالي يلخص المؤشرات الصادرة عن مكاتب الخبرة والاستشارة الدولية[43]

المؤشر	جهة إصدار المؤشر	عدد الدول في المؤشر 2004)	محتوى المؤشر	رتبة الجزائر
مؤشر الحرية الاقتصادية	معهد هيرتاج و صحيفة وول ستريت	155	يحسب بناء على عشرة مكونات متساوية الأوزان: السياسة التجارية وحجم مساهم القطاع العام.... (1-1.99) الاقتصاد حر. (2-2.99) اقتصاد شبه حر. (3-3.99) حرية ضعيفة. (4-5) حرية ضعيفة جدا.	100
مؤشر الشفافية		145	يبنى المؤشر على أساس عدة مسوحات ميدانية في أوساط مختلفة. يتراوح دليل المؤشر بين صفر(0) للدلالة على درجة فساد عالية و 10ليدل على شفافية عالية	97
المؤشر المركب للمخاطر القطرية		140	يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية:مؤشر المخاطر السياسية و مؤشر المخاطر الاقتصادية و مؤشر المخاطر المالية. يقسم المؤشر الدول إلى 4 مجموعات دولية: صفر-49.5 درجة مخاطر مرتفعة جدا 50-59.5 درجة مخاطر مرتفعة 60-69.5 درجة مخاطر معتدلة	75.5

			79.5-70 درجة مخاطر منخفضة 100-80 درجة مخاطر منخفضة جدا.	
مؤشر COFACE	COFACE	150	يقيس قدرة الدولة على السداد. يقسم الدولة مجموعتين: الدرجة A و تقسم إلى أربعة مجموعات: A_1 البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة A_2 احتمال عدم السداد ضعيف جدا A_3 بروز ظروف سياسية و اقتصادية غير ملائمة غير أن احتمال عدم السداد يبقى ضعيف A_4 إمكانية عدم السداد مقبولة B البيئة السياسية والاقتصادية غير مستقرة مما يؤدي إلى حالة عدم السداد C تدهور سجل السداد بشكل كبير. D إمكانية السداد سيئة للغاية	B

أما المؤشرات الثانية فيبينها الجدول التالي

مؤشر التنافسية	المتدى الاقتصادي العالمي	104	النمو	يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي تراوح قيمته بين1 للدلالة على تنافسية ضعيفة و 7 على تنافسية عالية	71
			الأعمال	يعكس تنافسية الوحدة الاقتصادية	89
مؤشر التنمية البشرية	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	177		يحسب على أساس متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية : متوسط معدل العمر و العلم و المعرفة و مستوى المعيشة إذا حق البلد اكثر من 80% يدل ذلك على تنمية بشرية عالة بين 50% و 80% تنمية بشرية متوسطة اقل من 50% تنمية بشرية ضعيفة	108
المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	21		مؤشر مركب من متوسط مكونات: مؤشر الوازن الداخلي ومؤشر التوازن الخارجي ومؤشر معدل السياسة النقدية (لتضخم). اقل من واحد يدل على عدم تحسن مناخ الاستثمار بين 1-2 تحسن في مناخ الاستثمار 2-3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار	0.67

مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية		يحدد بمقارنة مؤشر التدفقات الفعلية ومؤشر التدفقات الكامنة للاستثمار ومن ذلك تصنف الدول إلى أربعة مجموعات: دول شديدة الجاذبية للاستثمار ودول تسجل استثمارا أكبر من إمكانيتها و دول تسجل استثمارا اقل من إمكانياتها و دول ضعيفة الجاذبية	دولة ضعيفة الجاذبية: 140/95 (التدفق الفعلي) 140/71(التدفق الكامن)

إذا تأملنا المؤشرات السابقة و مقارنتها بمثيلتها المسجلة سواء في دول مماثلة أو في مراحل سابقة نستنتج مايلي:

- أن الجزائر مازال اقتصادها لا يتمتع بمستوى عالي من الحرية.

- أنها متأخرة كثيرا في مجال الشفافية الاقتصادية و الحد من الفساد.

- أما من ناحية المخاطر فالجزائر مازالت تعتبر بلدا خطيرا برغم التحسن الملموس في هذا المجال.

- و من جهة بيئة الأعمال عموما تعتبر بيئة الأعمال ضعيفة نسبيا، إلا أننا نلاحظ التحسن الكبير لبيئة الأعمال في بعض المجالات كتأسيس العقود غير أنها تحقق ضعفا في مجال العقار و الحصول على القروض و حماية المستثمر و إنفاذ العقود و التصفية.

- و من ناحية التنمية البشرية فالجزائر تعتبر بلدا متوسطة.

و بشكل عام فان جاذبة الاستثمار في الجزائر ضعيفة جدا و هو ما يكشف عنه سواء مؤشر الاستثمار لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أو المؤشر المركب الذي تعد مؤسسة ضمان الاستثمار العربية.

5-2- سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا سايرنا دراسة بورتر حول مراحل تطور التنافسية و التي يقسمها إلى أربعة مراحل في المرحلة الأولى يكون الاقتصاد مجرورا بواسطة كلفة عوامل الإنتاج حيث تكون كلفة العمل و المواد الأولية الخام هي المحددات الرئيسية في تنافسية الاقتصاد و منه الصادرات و في المرحلة الثانية يكون مجرورا بالاستثمار حيث يصبح إنتاج السلع المنمطة و الخدمات هي المصدر الأساسي للتنافسية خلال هاتين المرحلتين يكون الاقتصاد مرتبط تكنولوجيا بالأسواق الدولية. في المرحلة الثالثة يكون الاقتصاد مجرورا بالتجديد التكنولوجي و الخدمات باعتبارهما مصدرا للتنافسية. أما في المرحلة الأخيرة يصبح الاقتصاد مجرورا بالثروة مما يؤدي إلى انهيار المزايا التنافسية للبلد[44]. حسب هذا التصور فان الجزائر مازالت في المرحلة الأولى أي مرحلة تكلفة العوامل. كما رأينا أن اغلب الاستثمارات هي في مجال المحروقات.

على الرغم من أنه يصعب اعتبار هذه المؤشرات كمؤشرات لجاذبية الاستثمار بالمعنى الضيق للكلمة إلا أنها تسمح بإجراء مقارنات حول ظروف إنشاء و تشغيل المؤسسات

لقد بينت لنا دراسة الاستراتيجيات التدويلية للشركات أن هذه الأخيرة أصبحت تبحث من خلال استراتيجياتها الشاملة التي أملتها ظروف العولمة عن تحسين تنافسيتها في أقاليم و دول محددة متميزة بجهاز إنتاجي متطور و مرن و لها قدرات تكنولوجية و راس مال بشري متطور، الشيء الذي لم توفره الجزائر.

غير أن الدراسات المنجزة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أوروبا الشرقية و الوسطى وجود أربعة عوامل تؤثر على توطن الاستثمار في هذه المنطقة[45]:

- الإطار القانوني و التشريعي

- البنى التحتية المادية و المالية.

- كلفة العمل و الأسواق الداخلية: تدخل كلفة كعامل جذب فقط لما تقارن الشركات بين الاتحاد و دول أوروبا الشرقية و الوسطى كمجموعة واحدة، في حين لا تدخل أثناء المقارنة بين بلدان هذه المجموعة الأخيرة.

- مستوى تأهيل اليد العاملة.

دراسة أخرى بينت أن الفرق في الأجور بين الاتحاد و مجموعة الدول هذه هي عامل حاسم إذا ارتبط بمستوى تأهيل عال أو مقارب لذلك الموجود في الاتحاد[46]. دراسة أخرى حول محددات توطن صناعة السيارات في أوروبا الوسطى أكدت على عاملين: النسبة اجور/تأهيل و عامل القرب من الأسواق[47].

يعتبر قرب الجزائر من أسواق الاتحاد الأوروبي و إنشاء منطقة للتجارة الحرة في حدود2017 عاملا أساسيا (تخفيض كلفة النقل و الوصول إلى الأسواق) في استقطاب الاستثمار الأجنبي شريطة تطوير تنافسيتها من خلال تحسين مستوى إنتاجية مؤسساتها، غير أن تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب تدخلا كبيرا من طرف الدولة بتحسين أداء الجهاز الإنتاجي من خلال الإنفاق في مجال راس المال البشري و بناء طاقة تكنولوجية تساعد على التجديد وتطوير البنى التحتية و تحسين محيط المؤسسة بمساعدتها على التكتل في شكل أنظمة إنتاج محلية أو عناقيد.....كل هذه العوامل تساعد المؤسسات المحلية بتحقيق وفورات خارجية تسمح برفع مستوى الإنتاجية في المؤسسات الخاصة و تدعمها في المدى البعيد الأمر الذي يكون عامل جذب للاستثمار الأجنبي.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة تقديم وجهة نظر حول آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كبلد عربي مغاربي و نامي. فلقد بين لنا الجانب النظري محدودية الاندماج الدولي و الجهوي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول ضعيفة التطور الاقتصادي و التي لا تتوفر على قدرات إنتاجية كبيرة، فهذا الأخير اصبح ينجذب بدافع البحث عن وفورات التكتل نحو الاقتصاديات الأكثر تنافسية. و إن بقي القرب من الاتحاد الأوروبي كعاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للجزائر فهو غير كاف.

فكما بينت لنا دراسة تطور استراتيجيات تدويل الـــ (ش.م.ج) و السياسات الانفتاحية سواء من خلال الاندماج الجهوي أو الدولي أو سياسات التحرير الاقتصادي الداخلية القواعد الجديد التي أفرزتها العولمة فالدول تسعى من خلال هذه السياسات أن تكون ضمن

القائمة المختصرة للشركات و الشركات كيفت استراتيجيات تدويلها وفق متطلبات السوق و المنافسة بشكل عام.

بينا فيما بعد أن مستوى تدفق الاستثمار نحو الجزائر لم يتغير كثيرا بفعل عمليات الاندماج و تحرير الاقتصاد. مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي هو استثمار في المواد الأولية أو انه ينجذب بفعل انخفاض تكلفة العوامل (اليد العاملة) الأمر الذي يترجم أن الاقتصاد الجزائري مازال في المرحلة التنافسية الأولى حسب بورتر.

على الجزائر أن لا ترسم سياسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قائمة على انخفاض تكلفة العوامل (أجور منخفضة أو التركيز على وفرة النفط..) بل تعمل على توفير مناخ يسمح بتحسين تنافسية الشركات، و من ذلك فان بذل جهود معتبرة في مجال البنية التحتية و التكنولوجيا و البحث العلمي وتنظيم القطاع الصناعي في شكل أنظمة إنتاج محلية كلها عوامل تساعد على تحسين تنافسية الإقليم و مناخ أعمال المؤسسات، تحقيق هذا يستلزم تدخل كبير من طرف الحكومة.

الهوامش

[1] Michalet. C.A. La Séduction Des Nations, Ou Comment Attirer Les Investissements. Economica. Paris.1999. Pp72-82

[2] L'investissement Étranger Direct Et Ses Éléments Déterminants Dans Les Économies Naissantes . Politique économique africaine Document de discussion numéro 9 . Juillet 1998. Saskia K.S. Wilhelms Stanley Morgan Dean Witter . Document financé par: L'Agence des États Unis pour le développement international Bureau pour l'Afrique Office du développement durable .Washington, D.C. 20523-4600

[3] النسب محسوبة من بيانات التقريرين السنويين للاستثمار في العالم 1990 و 2004 الصادرين عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.انظر:

World Investment Report 2004 The Shift Towards Services United Nations United Nations Conference On Trade And Development New York And Geneva, 2004

و انظر أيضا.

World Investment Report 1994 Transnational Corporations Employment And The Workplace *An Executive Summary* United Nations United Nations Conference On Trade And Development . New York And Geneva, 1994

[4] تتمثل في مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية و لا تتضمن الاتفاقيات التي تمت في إطار نظام التفضيل المعمم SGP

[5] World Investment Report 2005 Transnational Corporations And The Internationalization Of R&D United Nations United Nations Conference On Trade And Development New York And Geneva, 2005

[6] Caves. R et Jones. R, Economie internationale, le commerce, édition Armand colin, Paris, 1981, P.181.

[7] ش.م.ج: الشركات متعددة الجنسيات

[8] في عالم مكون من بلدين A و B و كان للأول وفرة نسبية من العمل و للثاني وفرة نسبية من راس المال فان: $\frac{w}{r}(A)\frac{w}{r}(B)$ في ل ثبات حركة السلع دوليا ز حرية تحرك عوامل الإنتاج فان العمل ينتقل من A إلى B و راس المال منB إلى A مما يؤدي إلى تغير السعر النسبي للعمل في البلدين بالارتفاع في الأول و الانخفاض في الثاني و من ذلك سيختار المنتجون نفس التقنيات و منه تعادل أسعار السلع.

[9]Mundell. R.A. International Trade And Factor Mobility. American Review Economics. In Duc-Loi Phan. Le Commerce International. 2eme edition. Economica. Paris.1980.Pp,47-51.

[10] هناء عبد الغفار. الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية (الصين نموذج)دار الحكمة. 2002. بغداد. ص:53

[11]. Stephen Hyme, La grande « corporation » multinationalem Revue économique, Année 1968, Volume 19, Numéro 6 p. 949 - 973

نادية الهادي.الإدارة الدولية <تحدي التقدم الإداري للدول النامية> دار النهضة العربية. بيروت.1989.ص: 62

[12] Lidert.P.H Et Kildenberger.C.P. Economie Internationale.Economica.Paris1982. P,544.

[13] Buckley.P Et Casson.M. Thes Optimal Timing Of A Foreign Direct Investment. Economic Journal Vol 91, N°361, Pp,75-87 In Gara .F. Déterminant Et Conséquence De L'ide, Vers Une Approche Macro-Sectorielle. Thèse De Doctorat. Université De Paris1 Pantheon.1997.P,88.

[14] Mucchielli.J.L Et Mayer.T. Economie Internationale. Dalloz. Paris.2005. Pp,260-263.

[15]. Rainelli .M LA Nouvelle Théorie Du Commerce International Ed Casbah. Alger1999.P;68

[16] هناء عبد الغفار. الاستثمار الأجنبي المباشر و االتجارة الدولية (الصين نموذج مصدر سابق ص: 66

[17] Horstmann I.J & Markussen.J.R "Endogenous Market Structures In International Trade" Journal Of International Economics Vol.32 Pp 109-129 1992

Motta.M Et Norman.G « Does Economic Integration Cause Foreign Direct Investment? International Economic Review, Vol 37, N° 4, Pp 757-783 1996. In

Stratégies Des Firmes Multinationales, Déterminants Des IDE Et Intégration Euro-Méditerranéenne. Ayachi Fethi. faculte des sciences economiques et de gestion. annales de la fsegt .p,138. www.fsegt.rnu.tn/index_fr.html

[18] (إ.أ.م) :الاستثمار الأجنبي المباشر

[19] Organisation De Coopération Et De Développement Economique. Direction De La Science, De La Technologie Et De L'industrie. L'investissement Etranger Direct Et Le Commerce International : Sont-Ils Complementaires Ou Substituables ? Lionel Fontagné. Documents De Travail De La DSTI 1999/3

[20] Les Déterminants des Investissements Directs Européens dans les PECO Sébastien Dupuch et Christelle Milan. Working Paper CEPN n°2003-07.pp,5-10.

[21] Stratégies Des Firmes Multinationales, Déterminants Des IDE Et Intégration Euro-Méditerranéenne. Ayachi Fethi. .op cit.p,140.

[22] Belattaf. M, localisation industriel et aménagement du territoire: aspect et théorie, Brochure, centre universitaire de bejaia, 1995, P.30.

[23] Mucchielli.j.l et mayer.t. économie internationale.op cit.. pp,283-309.

[24] Krugman. P "Increasing Returns And Economic Geography" Journal Of Political Economy 1991. Stratégies Des Firmes Multinationales, Déterminants Des IDE Et Intégration Euro- Méditerranéenne. Ayachi Fethi. .Op Cit

[25] Krugman Et Venables « Globalisation And The Inequality Of Nations » The Quarterly Journal Of Economics CX Pp 859-850 1995 In Stratégies Des Firmes Multinationales, Déterminants Des IDE Et Intégration Euro- Méditerranéenne. Ayachi Fethi. .Op Cit.P,140

[26] Puga Et Venable "The Spread Of Industry: Special Agglomeration And Economic Development" Discussion Paper N° 279 1996, Stratégies Des Firmes Multinationales, Déterminants Des IDE Et Intégration Euro- Méditerranéenne. Ayachi Fethi. .Op Cit

[27] Crozet M. « L'impact Des Choix De Localisation Des Firmes Multinationales Sur Les Dynamiques Industrielles » La Revue Economique Vol51 2000.

[28] عبد الرحمن مطر ((قراءة في مؤتمر برشلونة للشراكة و التعاون الاورو-متوسطي)) جريدة الخبر الأحد 1997/08/03

[29] Claude gaillard ((les communautés européennes les organisations africaines et l'émergence d'un nouvel ordre international)) sned tome 2 Alger 1981 p: 139-144

[30] c.gaillard ibid

[31] el-watan du 10/03/1996 جريدة جزائرية ناطقة باللغة الفرنسية

[32] ن.م.ا : الناتج المحلي الاجمالي

[33]. Loi N° 90-10 Du 14 Avril 1990.

[34] Règlement N[0]90/04 du 8/09/90 relatif a l'agrément et a l'installation des concessionnaire en Algérie

[35]. Règlement N[0]90/05 du 30/09/90 portant institution d'un convertibilité partielle du dinar au moyen de placement obligatoire.

[36] Règlement N[0] 91/02 du 20/02/91fixant les conditions d'ouverture et de fonctionnement des comptes devises au profit des personnes physique et moral étrangères

[6]Reglement N[0]91/10 du14/08/91 portant condition d'ouverture de bureaux de représentation des banques et établissements financiers étrangers.

[38] انشئت وكالة ترقية الاستثمار بموجب قانون 1993 و تحولت إلى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بموجب القاون المعدل في 2001.

[39] Ordonnance n° 2001-03 du Aouel Joumada Ethania 1422 correspondant au 20 août 2001 relative au développement de l'investissement

[40]International Monetary Fund, Balance Of Payments CD ROM, August 2003. In Unctad. Wid. Country Profile.Algeria. P,4

[41] united nations conference on trade and development, WORLD INVESTMENT REPORT 2008, Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge, P,263.

[42] النسبة محسوبة من بينات المصدر السابق

International Monetary Fund, Balance Of Payments CD ROM, August 2003. In Unctad. Wid. Country Profile.Algeria. P,4

[43] جدول معد من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2004. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. الكويت. ص:197-

[44]Porter .M.E. L'avantage Concurrentiel Des Nations .Editions Du Renouveau Pedagogique.Paris1993. Pp,516-533.

[45] L'investissement Direct Vers Les Nouveaux Adhérents D'Europe Centrale Et Orientale : Ce Que L'élargissement Pourrait Changer Bérénice Picciotto Association *Etudes Et Recherches N°24 Mai 2003.Pp, 7-11.* مدعمة من طرف اللجنة الأوروبية و يرئسها جاك ديلور). .Notre Europe (جمعية

[46] Les Déterminants des Investissements Directs Européens dans les Pays d'Europe Centrale et Orientale Sébastien Dupuch & Christelle Milan. *Août 2002*Working Paper CEPN n°2003-07Centre d'Economie de l'université Paris Nord (C.E.P.N.)

[47] *Concurrence Oligopolistique Et Interdépendance Des Choix De Localisation : Le Cas De L'industrie Automobile Dans Les Pays D'Europe Centrale. Hadjila Krifa & Karine Vermeire. Actes Du Gerpisa N° 25 155*